

التلذذ الاصل اخفا من ذلك بالاصالة والثاني عدمه وهو
 الاوجه اهراج ان كان هناك رجل وغيره الخبيث والفقير
 كما تضمنه قوله خير فقط بعد ان لم يجد نحو الطين وغيره
 لم يجد لو وجد لم يصل في الحرير وبه اجاب مرساله عنده
 كما وانف عليه مرجع الصلاة في الحرير وجود نحو الطين
 اذ الخبز يروى وحش منه فالبرص على ذلك والجرس على الحج
 اقول ويشق ان نحو الطين الخشن والورق حيث اخل ببيروته
 من اجل حسه عليه ذلك ولا فيه نظر والظن الاول وان يكون في
 هذه الحالة الخيل المروية اهو شي على م ر لوجه السترة اي في
 الصلاة مطلقا وعند الاجاب عند فقده غيره ولو جسا او طيقا
 ولا يلزم قطع اي ان نقص ولو يسيرا في الاوجه م ر م
 اج وجب عليها ان تستر راسها اي قران من غير افعال
 مبطلة فان مهنه عنده اول الزم على تن اوله والسترة افعال
 مبطلة بطلت صلواتها اهراج للرجل وتمازوا لا يحضر احب
 قول فالنوع فيه فصل احسن ثابته وان تقصير ويضم
 ويطلبس ويرتدي ويترس او ينزف كل واحدة مستقلة
 فالدميري وفي تاريخ اصبات الك التي صلى الله عليه وسلم قال
 ان الارض تستغفر ليصلى بالبر ويل اهراج في ثوب منوره
 اي ظاهره ولو اعني اوقه طهرا او ما نية الصورة خلف ظهره
 او ملاقيه للارض بحيث لا يراها اذ صلى عليه تساعدا فما قد
 صرحت النبي عباغ ثوب على م ر وقوله فيه صورة اي وشي
 والماد ما فيه طوي كما في قول الخليل ما فيه خطوط مما
 قال الجوهري الثناء ما كان على الفم من الثياب والثمام
 ما كان

ما كان على الارض من ثوبه م ر م فلا يجوز لها رفع الثياب اي شرط
 ان تكون من ثياب مكشوفة عند المعهود ويجوز ان يظن به فلو
 فرغ على ما يظهر به ولكن لم يثبت غسله الاخر في الوقت حين
 وصل على بعد الوقت ولا يصل عاريا في الوقت كما حكى الطبري الاتفاق
 على ذلك سم على عاريا اي الفرافين والتمن ع ثوب على م م
 اي عند نصف الوقت او الياس عادة من حصولها ثم مقتدرتها
 ظهر وقول عاريا واتم الاركان ولو اضطر للسن ما تقدر غسله
 نحو شدة حر او برد صلى اي عند نصف الوقت او الياس كما ذكر
 في الظرفية واعاد رسم في ح الغاية وعارته في صلاة فاقد
 الطهورين ولا ترتبط بصحة صلاته منصف الوقت بل انما يتبع
 عليه الصلاة ما دام بجوار احد الطهورين كما قال الاذهر وهو
 ظم وافق به الوالد ثم م ولا يعرف من يباح له فرض دون
 نفل الا من عمه الماء والاب او عمه السترة او كان عليه حاسة
 ويجوز عن الزهنا ذكره في الروضة وما ذكره في عمه السترة
 من على انه يلزمه الاجارة والاصح انها لا يلزمه فيدراج
 له الفعل ايضا كما خط شيخنا العلامة الشومالي اهراج قن ولا
 اعادة عليه اي قرر لان هذا غير وارد وان وقع لا بدوم
 هسند اي الثوب اما لو كان السائر طيبا وجب قبوله كما في من
 الروض وذكره م ر على التحريم قبوله نعم عليه قبول نحو الطين
 مما لا بد منه فيه هو بل صلى عاريا ولو اهاها وخصا كما في
 فتاوى م م ولو عارة آية ولو عارة شح من الثوب لم يرد
 الصلاة لوجه قبوله وظهر وجوب سوال الطارئة بقبولها
 فهو كالماء في التيمم فان كان واحدا للثمن فافضل